ناقشت الحساب الختامي للوزارة بحضور أحمد الناصر

«الميزانيات» تطالب «الخارجية» بزيادة معدلات التكويت واستكمال الربط الإلكتروني مع بعثاتها

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي، الحساب الختامي لوزارة الخارجية عن السنة المالية المنتهية الأخيرة 2018/2019 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه وحضر الاجتماع وزير الخارجية الشيخ د.أحمد الناصر.

وأوضح مقرر اللجنة النائب رياض العدساني أن إبداء الملاحظات على تنفيذ الميزانية العامة للدولة لا يقلل من جهود الجهات الحكومية كافة وإنما يتطلب التصحيح لما فيه المصلحة العامة.

واضاف أن الاجتماع انتهى إلى ما يلي:

1. تم بيان أن الوزارة حولت للسفارات والقنصليات بالخارج نحو 651 مليون دينار في حين أن المعتمد لها كان نحو 101 مليون دينار، وذلك حسب بيانات الحساب الختامي الواردة من الحكومة إلى مجلس الأمة رسميًا. واشارت الوزارة إلى أن هناك خطأ في مخرجات النظام الآلي لتنفيذ الميزانية (الأوراكل) وأنها حولت فعليًا للخارج 157 مليون دينار، وهو ما أكدته وزارة المالية أيضا أثناء الاجتماع، وطلبت اللجنة من وزارة المالية فحص المبلغ المذكور وتصحيح الإجراءات من منطلق الرقابة والمحاسبة، وموافاة اللجنة بما يعبر عن الواقع، كما أن اللجنة سترسل كتابًا رسميًا لوزارة المالية بعدما لاحظت أن مثل هذا المبرّر تكرر من أكثر من جهة حكومية.

واستقر رأي اللجنة إلى ضرورة تصويب مخرجات النظام الآلي لكونها وثيقة رسمية سيتم المصادقة عليها لاحقا في مجلس الأمة وتصدر بقانون ما يتطلب أن يعكس الحساب الختامي واقع الميزانية، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بما هو معتمد في الميزانية عند التحويل للخارج؛ إذ إن المبلغ الذي تقر به كل من وزارة الخارجية والمالية أعلى أيضا مما هو معتمد بالميزانية، وقد تعهد وزير الخارجية بالالتزام بما هو معتمد له في الميزانية.

2. رغم تنبيه اللجنة في تقريرها السابق، عند إقرار مجلس الأمة ميزانية الدولة للسنة المالية 2019/2020، بألا تقوم وزارة الخارجية بتكرار تسوية حساب العهد لديها بصورة غير صحيحة محاسبيًا من خلال استخدام مبالغ محتجزة في حساب (الأمانات) إلا أنها استمرت في هذه المعالجة غير السليمة. علمًا بأن كلًا من جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بيّنا في تقاريرهما أن هذه المعالجة أسفر عنها استخدام للاعتمادات المالية في غير الأغراض المخصصة لها مع عدم تمكنها من التحقق من صحة هذه التسويات لأربع سنوات مالية. وقد تعهدت الوزارة بإيقاف هذه المعالجة، وأنها ستنسق مع وزارة المالية في تسوية حساب العهد حسب قواعد تنفيذ الميزانية، مع التعاون مع الأجهزة الرقابية في إطلاعهم على المستندات المؤيدة عند تسوية المبالغ المتبقية.

3. أهمية الربط الإلكتروني بالسفارات والقنصليات بالخارج، حيث لم يتم ربط إلا 9 بعثات من أصل 106 بعثات، علمًا بأن العقد الذي وقعته وزارة الخارجية بقيمة 699 ألف دينار في هذا الشأن يفترض إتمامه في سنة 2020/2021. وقد أوضحت الوزارة أنها ماضية في التنفيذ، وهو ما ستتابعه اللجنة.

4. أهمية تقدير بنود الميزانية بما يعكس الاحتياجات الفعلية، حيث قدر في بند (الاشتراكات الخارجية) الخاص بمساهمات الكويت في المنظمات الدولية والإقليمية بـ 26 مليون دينار في حين أن الصرف الفعلي 16 مليون دينار، وقد بين الوزير اتفاقه مع هذه الملاحظة، وإنه سيتم التقدير بصورة أدق أخذًا في الاعتبارات أن هناك اشتراكات ثابتة تدفعها الكويت وأخرى مساهمات طوعية يتم مراجعتها دوريًا بما يحقق الأهداف العليا للدولة.

5. أوضحت اللجنة أهمية زيادة معدلات تكويت الوظائف في البعثات التمثيلية بالخارج وفق الضوابط والشروط وبما يحقق المصلحة العامة خاصة وأن الوزارة متفقة مع اقتراحات السلطة التشريعية في هذا الشأن مع الأخذ بالاعتبارات والمعوقات كافة التي تبينها الوزارة.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

■ العدساني : ضرورة تصويب مخرجات النظام الآلي لكونها وثيقة رسمية سيتم المصادقة عليها

ونبين أن هناك 1760 وظيفة بالخارج لغير الكويتيين من ذوي الشهادات الجامعية التخصصية في السفارات والقنصليات، وقد تحفظت وزارة المالية في السنة المالية الأخيرة على قيام وزارة الخارجية بعدم الالتزام بقواعد التعيين وفق قواعد تنفيذ الميزانية ما ترتب عليه تغطيتها بـ 5 ملايين دينار من الاعتماد التكميلي، علمًا بأن وزارة الخارجية تخالف قواعد تنفيذ الميزانية منذ عامين في شأن استخدام مبالغ من الاعتماد التكميلي المخصص للتعيينات والتوظيف، وقد تعهد الوزير بمراجعة شاملة لهذه الملاحظة.

6. لا بد من الالتزام بالخطة السنوية التي تضعها الوزارة في شراء العقارات بالخارج لتستخدم كمقار للبعثات الدبلوماسية، حيث لوحظ أن الوزارة تستهدف عقارات خارج خطتها، حيث لدى الوزارة حاليًا 46 عقارًا مقيمة في سجلاتها بـ 518 مليون دينار في حين أنها في الحساب الختامي مقيمة بأقل من ذلك، ما يتطلب وجود انسجام في البيانات لتعكس الواقع الفعلي، مع التشديد على أهمية الشراء في الدول ذات الاستقرار السياسي والاقتصادي.

منها أيضاً النظر في قوانين الحريات العامة والرأي والتعبير وتجار الإقامات

«حقوق الإنسان» تحدد أولوياتها.. وتتفقد أوضاع السجون

عقدت لجنة حقوق الإنسان أمس اجتماعًا فرعيًا حددت خلاله أولوياتها للمرحلة المقبلة، كما أعلنت عن زيارة سوف تقوم بها اللجنة إلى السجون لتفقد أوضاعها.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي، في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، إن اللجنة حددت مجموعة من الأولويات منها النظر في قوانين الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير ومناقشة موضوع تجار الإقامات والاتجار بالبشر.

وبين أن من الأولويات التي حددتها اللجنة موضوع المراجعة الدولية الثالثة لملف الكويت في حقوق الإنسان أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف بما يتضمنه من التزامات وانتقادات، ولفت النظر إلى مدى تقدم الكويت في هذا الملف، وكذلك ما رصد عليها من ملاحظات ومخالفات ومن تعهدات تقبلتها دولة الكويت.

وأفاد الدمخي أن من ضمن أولويات اللجنة أيضا متابعة الديوان الوطني لحقوق الإنسان والقيام بزيارة لمقر الديوان الجديد، وملف حقوق المقيمين بصورة غير قانونية وقانون الحقوق المدنية لهذه الفئة.

وبين أن من ضمن الأولويات تفقد أوضاع السجون ومراكز التوقيف والاحتجاز والتأكد من مدى التزامها بالتوصيات التي وردت في تقريرين سابقين للجنة، معلنا عن زيارة ستقوم بها اللجنة للسجون.

جانب من اجتماع لجنة حقوق الإنسان

الرويعي: تزكية الكويت نائبا أول لرئيس الدورة الحالية لاتحاد برلمانات الدول الإسلامية

قال امين سر الشعبة البرلمانية عضو مجلس الأمة النائب الدكتور عودة الرويعي امس ان اجتماع اللجنة العامة لاتحاد برلمانات دول منظمة التعاون الاسلامي في بوركينا فاسو زكى الكويت نائبا اول لرئيس الدورة الحالية لاتحاد برلمانات الدول الاسلامية المنعقد بالعاصمة البوركينية واغادوغو معربا عن التهنئة لمجلس الامة لثيله ثقة البرلمانيين المشاركين في هذه الدورة.

واضاف الرويعي في تصريح لـ (كونا) ان هذه التزكية تعكس الثقة والسمعة العالية التي تتمتع بها الكويت لدى البرلمانيين من كل الدول العربية والأسيوية والافريقية والاسلامية.

وأكد أن استهداف الدول الاسلامية بالارهاب ذريعة من الدول «صاحبة النفوذ» بالمنطقة للتدخل في شؤونها الداخلية.

واعتبر ان المنطقة الاسلامية «تدفع ثمن الارهاب» وهي اكثر من عانت منه مشددا على ان الارهاب «لا يعرف عنوانا ولا دين له ولا دولة ولا ارض».

واشار الى استمرار معاناة دول الساحل الافريقي وغيرها من الارهاب وكذلك الى الضحايا الذين سقطوا من جراء الهجمات الارهابية «التي تهدد جميع المجتمعات وجميع المساعي السلمية في الدول».

واوضح انه تم خلال الاجتماع تبني اقتراحات تقدمت بها دول عدة منها بوركينا فاسو وأوغندا وبنين وغينيا بشان السلم ومكافحة الارهاب واستحداث لجنة خاصة بذلك.

وقال إن الكويت قدمت خلال الاجتماع اقتراحا لإنشاء لجنة مستمرة تقوم باعمالها الأمانة العامة للاتحاد او تكلف بها من تراه لتقييم وتحقيق الانجازات والاهداف سواء للمؤتمر الحالي أو المؤتمر المقبل وذلك من خلال نشرة دورية او احصائية يتم فيها قياس ما تم انجازه بطريقة علمية «سليمة وواضحة».

واضاف أن الشعبة البرلمانية الكويتية قد اقترحت كذلك اهمية تقنين وتنقيح عناوين المؤتمر وتبني بندين او ثلاثة بنود بحد اقصى «حتى يتم النظر فيها وتبني عناوين رئيسة» تعمل اللجان على ضوئها.

وأكد الرويعي أن انحياز الولايات المتحدة للكيان الصهيوني ليس بمستغرب على الادارة الامريكية التي لا تألو جهدا في نصرة القضايا الصهيونية وعدم إنصاف القضية الفلسطينية وحق الفلسطينيين.

النائب عودة الرويعي خلال الاجتماع

الموزري لتشكيل لجنتين برلمانيتين تختصان بالصناعة والنفط والغاز والكهرباء

شعيب الموزري

اعلن النائب شعيب الموزري تقديمه اقتراحًا بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 12/1963 في شان اللائحة الداخلية لمجلس الامة، بتشكيل لجنتين برلمانيتين هما لجنة الصناعة ولجنة النفط والغاز والكهرباء من أجل إزالة العقبات والمشاكل التي تواجه قطاعي الصناعة والنفط والكهرباء في الكويت لتحقيق التنمية والحفاظ على الموارد دعمًا للاقتصاد الوطني.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون على النحو الآتي:

المادة الأولى

يضاف بندان جديدان إلى المادة رقم (43) من القانون رقم 12/1963 المشار إليه نصها التالي:

حادي عاشر - لجنة الصناعة وعدد أعضائها خمسة ويدخل في اختصاصها الجوانب المتعلقة بالصناعة في الملكية الفكرية والتنمية الصناعية والتطوير التكنولوجي وأنشطة البحث والابتكار المتعلقة بالقطاع الصناعي وتأهيل الكوادر الوطنية وغير ذلك من الجوانب الداخلة في اختصاص الوزارات والجهات المختصة بالصناعة.

ثاني عشر - لجنة النفط والغاز والكهرباء وعدد أعضائها خمسة ويدخل في اختصاصها الجوانب المتعلقة بالنفط والغاز والكهرباء والرقابة على السياسات النفطية ومتابعة تأهيل واستحداث المشاريع المتعلقة بها واستخدامات الطاقة النووية والشمسية والرياح وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، وغير ذلك من الجوانب الداخلة في اختصاص الوزارات والجهات المختصة بالنفط والغاز والكهرباء.

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نفاذه.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:

استنادًا إلى ما ورد بنص المادتين 43 و43 مكررًا من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة من تحديد ماهية اللجان الدائمة وعدد أعضائها واختصاصاتها، تفعيلًا للمهام التشريعية والرقابية لمجلس الأمة.

ولما كانت الصناعة تعد من أهم مصادر الدخل القومي وجوهر التحول الهيكلي، باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي للدول لما لها من خواص الترابط بين القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بتنميتها وإزالة العقبات أمام تطويرها لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية المستدامة لدولة الكويت خاصة وأن الدولة تملك من الموارد المالية التي تمكنها من تخصيص ما يلزم للنهوض بالصناعة، حيث أثبتت التجارب التاريخية والحالية وجوب عدم الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر وحيد للدخل لما يتعرض له السوق النفطي من تقلبات تؤدي إلى إرباك سياسات الإنفاق الحكومي ما يدفع الحكومة للجوء إلى خيار السحب من احتياطاتها السيادية. ولما كانت الدولة تواجه العديد من التحديات المتعلقة بعمليات استخراج النفط والغاز لتحقيق معدلات إنتاج مستدامة والمحافظة عليها من خلال إضافة كميات من الاحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز، وكذلك التحديات المرتبطة بعمليات التكرير والتكامل مع البتروكيماويات وعمليات التسويق والنقل البحري، فضلًا عن التحديات المرتبطة باستغلال مصادر الطاقة البديلة واستخدامات الطاقة النووية والشمسية والرياح وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة.

الأمر الذي يستوجب تقديم الدعم التشريعي والرقابي اللازم من أجل المحافظة على الثروة النفطية والغازية واستدامتها وتأهيل الكوادر الوطنية للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

كما يتطلب العمل على تفعيل دور مراكز البحث والتطوير واعتماد الميزانيات اللازمة لزيادة نسبة الإنفاق العام على الأنشطة البحثية، وجلب وتوطين التكنولوجيا الحديثة للصناعات المختارة التي تقود عملية التنويع للقاعدة الإنتاجية لدولة الكويت.

وانطلاقًا من الحرص على إزالة كل العقبات والمشاكل التي تواجه قطاعي الصناعة والنفط والكهرباء بالدولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على الموارد دعمًا للاقتصاد الوطني، لذا تم إضافة بندين جديدين إلى المادة 43 من القانون رقم 12 لسنة 1963 المشار إليه:

البند العاشر الذي ينص على تشكيل لجنة الصناعة وعدد أعضائها خمسة ويدخل في اختصاصها الجوانب المتعلقة بالصناعة والملكية الفكرية والتنمية الصناعية والتطوير التكنولوجي وأنشطة البحث والابتكار المتعلقة بالقطاع الصناعي وتأهيل الكوادر الوطنية وغير ذلك من الجوانب الداخلة في اختصاص الوزارات والجهات المختصة بالصناعة.

البند الحادي عشر الذي ينص على تشكيل لجنة النفط والغاز والكهرباء وعدد أعضائها خمسة ويدخل في اختصاصها الجوانب المتعلقة بالنفط والغاز والكهرباء.

الرقابة على السياسات النفطية وتأهيل واستحداث المشاريع المتعلقة بها.

استخدامات الطاقة النووية والشمسية والرياح وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، وغير ذلك من الجوانب الداخلة في اختصاص الوزارات والجهات المختصة بالنفط والغاز والكهرباء.

عسكر لتعديل لائحة البعثات الدراسية بإضافة مرافق للمبتعثة العزباء

عسكر العنزي

أعلن النائب عسكر العنزي تقديمه اقتراحًا برغبة لتعديل لائحة البعثات الدراسية فيما يتعلق بمرافق طالب البعثة.

وجاء في مقدمة الاقتراح:

ورد في لائحة الابتعاث في وزارة التعليم العالي تعريف مرافق طالب البعثة بأنه: "هو الذي يرافق طالب أو طالبة البعثة من الزوجة أو الزوج والأبناء فقط لا غير".

ونظرًا لكثرة المشكلات التي تعترض طريق الطالبات المبتعثات بشكل خاص للدراسة في الخارج، وذلك لوجود الفرق الكبير في البيئة الاجتماعية والأخلاقية والفكرية، وانطلاقًا من المادة الثانية من الدستور، وتأكيدًا لأهمية توفير الاستقرار النفسي والاجتماعي والتربوي، ومسايرة لتطوير التشريعات الخاصة بإصلاح المنظومة التعليمية، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

"تعديل لائحة البعثات الدراسية فيما يتعلق بمرافق طالب البعثة بحيث يجب أن يرافق الطالبة العزباء المبتعثة أحد والديها أو أحد أشقائها أو أي قريب يعد محرمًا لها، وأن تتكفل الوزارة بمصاريف السفر والإقامة".

ماجد المطيري لنقل محطة إرسال كبد وتوزيع الأرض على مستحقي الرعاية السكنية

أعلن النائب ماجد المطيري عن تقديمه اقتراحا برغبة لنقل محطة ارسال كبد إلى أي موقع بديل ونقل تبعية الأرض إلى (السكنية) لتوزيعها على المواطنين.

ونص الاقتراح على ما يلي

باتت المشكلة السكانية تؤرق مضجع المواطن ، وكالقنبلة الموقوتة على طاولة الحكومة ، ولا ندري متى تنتهي المعاناة الإسكانية للمواطن الكويتي فمع تعاقب الحكومات ، وتغيير الوزراء لا جديد يذكر ، فالوضع الاسكاني يزداد سوءا بعد سوء ، لدرجة تنامي احساس العجز الحكومي لدى المواطن الكويتي، ومع تفاقم الأزمة الذي يقابله بطء حكومي.

فأداء الحكومة في حل المشكلة الإسكانية لا يتناسب مع سرعه تفاقم الأزمة والدليل على ذلك انه أصبح حلم حياة المواطن الكويتي هو الحصول على قطعة أرض تحميه من شبح الإيجار وجشع المؤجرين ، فقد يمكث الموطن بالسنوات ويظل طلبه يحصوله على قطعة ارض حبيس الادراج منتظرا دوره الذي لا يأتي الا بعد طفح الكيل، هذا وبالنظر الى الاراضي المستغلة للإسكان نجدها تصل الى ١٠% من مساحة الكويت .

أي ان مساحة الارض الفضاء غير المستغلة تصل الى 90% وبالنظر والتدقيق وانطلاقا من دورنا بمد يد العون لتحقيق متطلبات العيش الكريم للمواطن الكويتي، نجد ان هناك قطعة أرض كبيرة مستعملة كمحطة إرسال إذاعي بمنطقة كبد، ويمكن الاستغناء عنها بنقل تلك المحطة إلى اي مكان آخر واستغلال تلك المساحة في تقسيمها الى قسائم وتوزيعها على المستحقين حيث إنها تستوعب ٢٠ الف وحدة سكنية كاملة المرافق بإجمالي مساحة ٤٠٠ م٢ تقريبا.

لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

أولا: قيام الجهات المعنية بنقل محطة إرسال كبد إلى أي موقع بديل.

ثانيا: - قيام الجهات المعنية بنقل تبعية ارض محطة الارسال الإذاعي سابقا الى الهيئة العامة للرعاية السكنية وتسليمها لها خالية من الشواغل والأشخاص ومن دون أي حق تجاه الغير، على أن تقوم المؤسسة العامة للرعاية السكنية باتخاذ ما يلزم نحو توزيع الاراضي على المستحقين.